أكدوا رواج السلع الرديئة من مختلف المناشئ

متعاملون: ظاهرة الإغراق السلعي تلقي بظلالها على أسواق البصرة

□البصرة/ ريسان الفهد

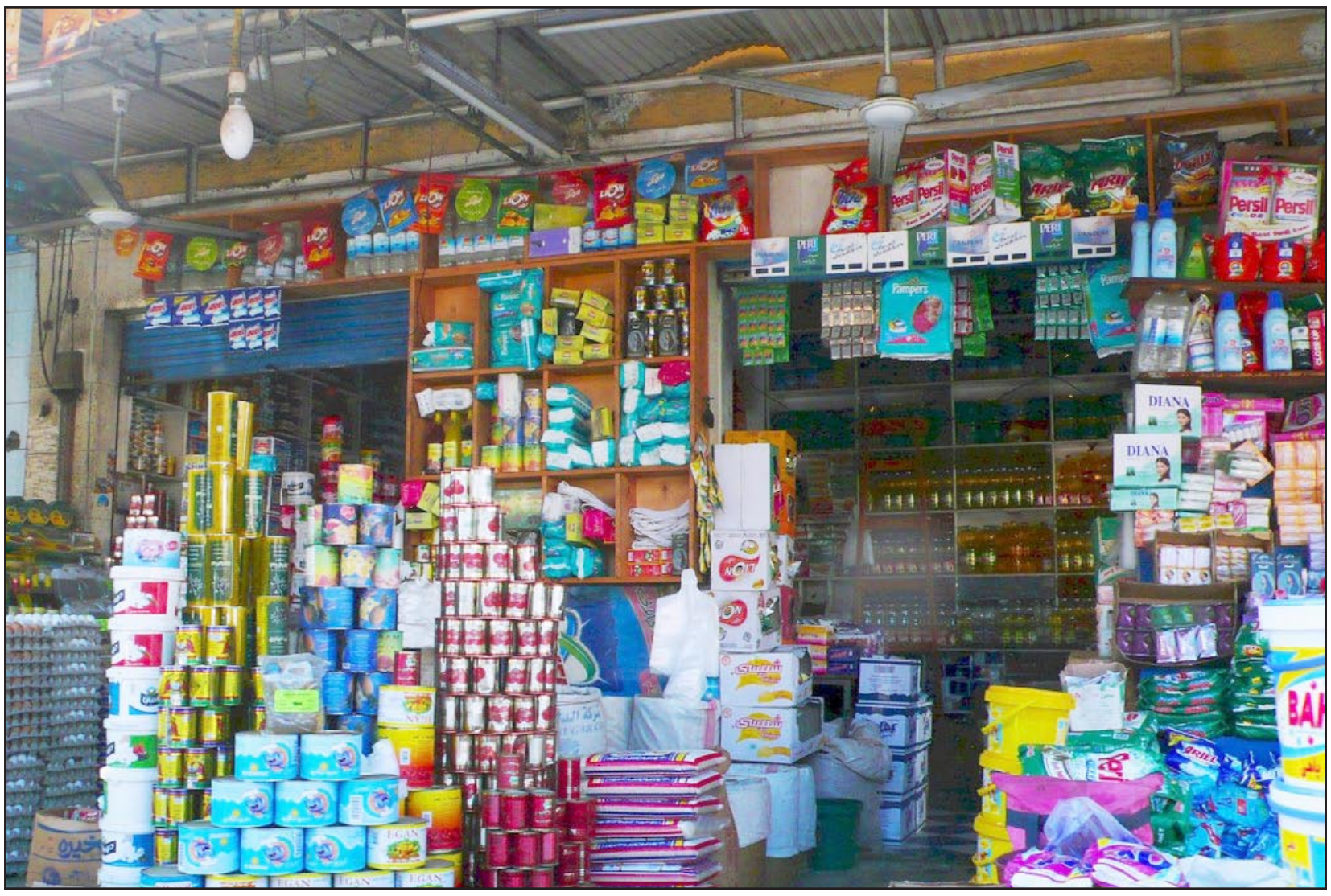

اغراق سلعي امام انحسار المنتج المحلي

تشهد الأسواق المحلية في مدينة البصرة إغراقاً سلعياً لافتاً للنظر أمام انحسار المنتج المحلي، في ظل غياب الإجراءات الحكومية الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة التي عادة ما تلقي بظلالها على حركة الأسواق المحلية .

وذكرت مصادر إعلامية واقتصادية مطلعة أن الأسواق في البصرة غدت مرتعاً للبضائع.

البصرة بفعل منافذها الحدودية البرية والبحرية العديدة ، تحولت الى مترع للبضائع المستوردة من شتى المناشئ ، وأحيانا بلا مناشئ واضحة ، بدءاً من الفواكه والخضر مرورا بالأدوية الغريبة المنشأ أصلا ، وانتهاء بالأجهزة الكهربائية ومعدات أخرى.

وقال نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال في البصرة عبد الصاحب حميدي (للمدى) "على وزارة التجارة وضع قانون التقييس والسيطرة النوعية والتعاون مع دوائر الرقابة التجارية لمراقبة السلع التجارية الداخلة إلى العراق عبر الموانئ والمنافذ الحدودية للحد من ظاهرة الغش التجاري والصناعي الذي يتلاعب به بعض ضعاف النفوس، والذين كان همهم الوحيد الحصول على أسرع مكسب دون مراعاة صحة وبيئة وظروف المواطن العراقي".

وأضاف" على التجار الالتزام بقوانين وزارة التجارة وتثبيت البيانات الصحيحة للبضاعة عليها كشهادة المنشأ وتاريخ صلاحية المادة"، وبين أن ظاهرة الإغراق التجاري للأسواق المحلية بالبضائع الأجنبية دلالة على قدرة المواطن العراقي وارتفاع مستواه المعيشي".

وأوضح ان" كل هذه البضائع الجيدة والمتوسطة لا يعني تركنا للصناعات المحلية التي يستوجب على جميع الجهات ذات العلاقة دعمها وجعلها قادرة على منافسة البضائع المستوردة بل التفوق عليها فيما لو توفر الدعم المطلوب".

من جانبه قال صاحب محل لبيع الأحذية "عباس حسين" إن "البضائع الصينية والسورية هي الرائجة وقد لاقت قبولاً لدى التاجر والمستهلك لأنها تتمتع بمزايا ومواصفات عالية الجودة ولها القدرة والمتانة على مقاومة الظروف والتقلبات الشرائية إلى جانب ديمومتها الزمنية"،

وبين "أن الأسعار ترتفع نتيجة ارتفاع الضرائب المفروضة على البضائع الداخلة عن طرق الموانئ والمنافذ الحدودية في البصرة".

وفي مكان آخر، حدثنا تاجر الجملة للمواد الغذائية "لازم حسين" قائلا" إن العمل في الفترة السابقة كان يقتصر على البضائع الإيرانية والمنتجات العراقية وبعد الافتتاح الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ أخذت البضائع الأجنبية تتوافد على الأسواق المحلية"، وأوضح أن هذا الانفتاح وارتفاع المستوى المعيشي للمواطن العراقي، حفزا التجار والمستوردين على جلب بضائع مختلفة بمواصفات عالية، لكن تواصل الطلب على هذه البضائع دفع بعض ضعاف النفوس من التجار لاستيراد بضائع بمواصفات غير قياسية، مستغلين الوضع غير المستقر للبلد".

واشار الى إن" أكثر الدول التي تصدر بضائعها الى العراق هي الصين ويعزى ذلك الى رخص البضائع الصينية مقارنة ببقية الدول الأخرى، إلى جانب تميز بضاعتها بالجودة والمتانة والأناقة لكن هناك بضائع من دول أخرى بدأت تشكل حظوة لدى المستهلك المحلي، وخصوصاً المواد الغذائية القادمة من تركيا".

من جانبه قال الباحث الاقتصادي"علي يوسف" إن البضاعة التركية هي الأفضل والأحسن من بين بقية المناشئ الأجنبية في الأسواق التجارية المحلية بعد أن أثبتت جودتها"، وأضاف" أن السوق المحلية أغرقت بالكثير من البضائع الأجنبية وخصوصا في مجال الألبسة الجاهزة حيث كانت حصة البضائع التركية هي الأوسع والأكثر تواجداً في الأسواق".

وأشار إلى" أن المنافسة بين البضائع بدأت مع البضائع والسلع العراقية التي تراجعت كثيرا وأصبحت البضائع المستوردة هي المسيطرة في الأسواق".

مؤكدا أن"رغبة الزبون تختلف حول ما يتناسب مع دخله الشهري وباختلاف نوعية البضاعة سواء كانت ملابس أو أحذية أو تجهيزات منزلية وصولاً إلى الخضراوات".

وبين أن "البضائع الصينية تفرض نفسها في مجال التجهيزات الرياضية، إذ نرى أنها رائجة ومقبولة لدى المستهلك المحلي وتناسب كل الأذواق وتمتاز بأسعارها المناسبة وإمكانية اقتنائها من قبل الجميع، لافتاً إلى أن جودتها جيدة ولها متانة لا بأس بها".

بدوره قال احد مستوردي الأثاث المنزلي "أبو محمد" إن الاستيراد من الصين جاء لأسعارها المناسبة لدخل الفرد العراقي إلى جانب صدق والتزام الجانب الصيني في التجهيز وفق الموعد المحدد".

وأضاف أن البضائع الصينية في مجال الأثاث المنزلي كغرف النوم والمفروشات والأغطية لاقت رواجاً في السوق المحلية لرخص أسعارها قياساً مع المنتجات الأخرى، الى جانب تميزها بالجودة أيضا، فضلا عن قدرة الشركات الصينية على توفير الطلبات العراقية وفق الأذواق المحلية وتقديم كل التسهيلات الممكنة، وتذليل الحكومة الصينية جميع العقبات التي تعرقل سير عملية التصدير.

ودعا أبو محمد "الجهات ذات العلاقة في العراق إلى تطبيق كل الخطط الممكنة لحماية التاجر والمستهلك العراقي وعدم السماح بدخول البضائع الرديئة التي تستنزف أموال الشعب العراقي، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة دعم المنتجات الوطنية كي تنافس نظيراتها العالمية.

إما حسين غافل صاحب مركز تسوق فقد أكد ان البضائع التركية هي الرائدة في السوق البصرية المحلية في مجال البضائع الاستهلاكية لجودتها ومقاومتها للزمن، فضلا عن الإنتاج الكبير الذي دخلت به الى العراق والإعلان التجاري الذي أخذت تنشره على طول الشارع العراقي بشكل عام والبصري بشكل خاص".

وكشف أن " الشركات التركية عمدت الى شراء وكالات من ماركات عالمية لها ثقلها بين المنتجات الغذائية وأخذت بتصنيع المنتجات داخل تركيا وتسويقها إلى المنطقة العربية ومنها العراق، ومثال على ذلك منتجات لورباك الدانماركية وكيري الفرنسية".

الصناعة: الإفادة من الخبرات الكرواتية في مجال الفوسفات

□ بغداد/ قيس عيدان

أكد وزير الصناعة والمعادن احمد ناصر دلي ضرورة الاستعانة والاستفادة من الخبرات الكرواتية في مختلف المجالات الصناعية ولاسيما في إنتاج الحافلات وصناعة الفوسفات. وذكر بيان عن الوزارة وتلقت (المدى) نسخة منه : أن وزير الصناعة التقى بالسفير الكرواتي ووفد من الصناعيين في مقر الوزارة ببغداد وبحضور المستشار العلمي للوزارة حمودي عباس ومدير عام الشركة العامة لصناعة السيارات عدنان احمد رزين".وقال الوزير خلال اللقاء إن "الوزارة تحرص بشكل كبير على توسيع فرص التعاون المشترك مع الجانب الكرواتي كما أنها على استعداد لعقد اتفاقات الشراكة في مختلف المجالات الصناعية لاسيما في مجال تصنيع وإنتاج الحافلات".

وأشار إلى أن "شركة صناعة السيارات التابعة للوزارة دخلت في العديد من الاتفاقات مع شركات متخصصة ولديها باع طويل في هذا المجال وأن الوزارة ستقدم جميع التسهيلات اللازمة للشركات الراغبة بالدخول في السوق العراقية والعمل مع شركاتها". ولفت دلي إلى "أهمية دراسة حاجة السوق المحلية إلى انتاج الحافلات من خلال تشكيل فريق عمل مشترك من شركة صناعة السيارات والشركة الكرواتية لإعداد هذه الدراسة"، داعيا الجانب الكرواتي لتأهيل وتدريب الكوادر الفنية العراقية على هذه الصناعة. كما أعرب عن "سروره للتعاون المثمر مع كرواتيا لتطوير الشركة العامة للفوسفات في عكاشات".

بدوره، أشار السفير الكرواتي إلى أن بلاده دخلت للعمل في العراق في مجالات مختلفة، مؤكدا أن بلاده ستعمل على تقديم جميع الدعم للقطاع الصناعي العراقي من خلال الخبرة والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها الشركات الكرواتية .

الأردن تفضل الغاز العراقي على القطري لتعويض الإمدادات المصرية

□ بغداد/ متابعة المدى

أعلنت الأردن تفضيلها للغاز العراقي على مثيله القطري لتعويض إمدادات الغاز المصري المتوقفة. ونقلت صحيفة "الغد" الأردنية عن رئيس الوزراء الأردني عون الخصاونة قوله "بدأنا بالتحرك مع قطر، لكني لا أجد مجالاً متاحاً على هذا الصعيد سوى من العراق"، في إشارة إلى البحث عن بدائل لإمدادات الغاز المصري المتوقفة بسبب تعرضها إلى استهدافات مستمرة.

وأكد الخصاونة أنه سيزور العراق "قريباً جداً" لبحث الأمر، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن "الاتصالات مع القطريين لا تزال مستمرة، كما نحاول البحث في موضوع الغاز مع الأشقاء السعوديين". وتستورد الأردن حالياً نحو ١٠ آلاف برميل من النفط العراقي الخام يومياً، معظمها من السعودية، وتشكل هذه الكمية ١٠٪ من احتياجاته النفطية، فيما تسعى إلى زيادتها لتبلغ ٣٠ ألف برميل من أجل تعويض النقص الحاصل بسبب انقطاع الغاز المصري.

وتوقفت إمدادات الغاز المصري إلى المملكة في الخامس من شباط الحالي بعد تعرض خط الأنابيب الذي يزود الأردن بنحو ١٥٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي إلى تفجير، كونه خطاً مشتركاً مع إسرائيل، ويعد هذا التفجير الثاني عشر منذ الثورة التي أدت إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة.

وكان رئيس الوزراء الأردني أعلن في وقت سابق أن تكرار انقطاع امدادات الغاز المصري سيكلف الخزينة نحو ملياري دولار سنوياً، فيما تعتمد البلاد حاليا على السولار وزيت الوقود لتأمين احتياجات محطات الكهرباء.

يذكر أن اتفاق بيع الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل، الذي أبرم في عهد الرئيس حسني مبارك، معارضة شديدة لدى الرأي العام والطبقة السياسية في مصر بسبب حصول الدولة العبرية على الغاز المصري بسعر أقل من سعر السوق، وتستورد إسرائيل ٤٣ بالمئة من حاجاتها للغاز الطبيعي من مصر وتنتج ٤٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية من الغاز المصري المستورد.

متخصصون يقرون بتراجع القطاع السياحي في بابل

□ بابل / إقبال محمد

ناقش مسؤولون وخبراء وأكاديميون واقع القطاع السياحي في بابل، مؤكدين انه قطاع متردٍ ومهمل ومتخلف ولا يرتقي إلى مكانة المحافظة من حيث وجود الأماكن الأثرية والدينية والسياحية.

وقال ممثل هيئة السياحة الخبير مجيد العزاوي: لقد تم تشريع قانون وزارة السياحة والآثار من قبل مجلس النواب وسينفذ حال نشره بالجريدة الرسمية وهذا القانون أعاد هيكلية الوزارة حيث أصبحت هيئات للسياحة وأخرى للآثار ووكيل لكل واحد منهما، مؤكدا أن الوزارة تعمل على رسم السياحة والآثار ضمن خارطة علمية وتقوم بعمليات التدريب مع الهيئات الجامعية والحكومية وفتح المناطق والاهتمام بالتراث والآثار والتنقيب وان القطاع الخاص هو من يدير القطاعات بكل أنواعها.

وبين أن بابل لها تاريخ كبير أي أنها رمز تاريخ وديني، واللوم يقع على مجلس المحافظة والمحافظة للاهتمام بقطاع السياحة ويمكن أن تكون من أهم المحافظات جذبا للسياحة لكنها تفتقر للبنى التحتية من فنادق ومطاعم وطرق ومتاحف وكذلك توفير خطط سياحية.

من جانبه، قال رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس المحافظة خالد عبيد حمزة : يمكن أن نضع خططاً علمية للاهتمام بهذا القطاع وأن تشارك كل القطاعات فيه، مبينا إن بابل تمتلك أكثر من ٤٢٠ موقعا اثريا و٤٠٠ موقع ديني، وان المواقع الأثرية ما زالت مهملة ومجلس المحافظة قام بخطوة جيدة عام ٢٠٠٧ وخصص مبالغ للتنقيب في ثلاثة مواقع أثرية وثلاثة أماكن تراثية.

مشيرا الى أن هناك خططا لترميم قصر بابل ومشروع بناء جزيرة المهناوية السياحية الذي يعد اكبر مشروع سياحي في العراق .

الى ذلك، قال نائب رئيس هيئة الاستثمار عباس الطائي: إن السياحة والآثار تشكل نفطا دائما للعراق، مشيرا إلى أن هيئة استثمار بابل وضعت خططا لمشاريع سياحية مميزة وكثيرة منها استثمار ضفاف شط الحلة من مدينة الحلة إلى سدة الهندية وبطول ٢٢ كيلو مترا تقام عليها حدائق كازينوهات ومطاعم ومدن ألعاب وهناك فرصة استثمارية كبرى وهي جزيرة المهناوية السياحية القريبة من مدينة الحلة وتم اتخاذ الموافقات الخاصة بها من اغلب الجهات، وهي تضم فنادق ومسارح مطاعم وقاعات وفنادق للاجتماعات.

وبين إن هناك ٧ فرص استثمارية لمشاريع سياحية من مدن العاب موزعة على مختلف أنحاء المحافظة، مؤكدا هناك محاولات لكي تكون هناك فرص استثمارية في قطاع الآثار إلا أننا صدمنا بالقوانين والأنظمة الخاصة بالآثار رغم الإمكانات الكثيرة إلا أننا لم نصل إلى نتيجة.

من جانبه أكد عضو لجنة الثقافة والإعلام في مجلس محافظة بابل فاهم مانع وجود موانع كثيرة لارتقاء بقطاع السياحة والآثار منها عدم وجود استقرار سياسي وأمني في البلد وصدور قانون وزارة السياحة والآثار.

إلى ذلك، قال مدير مركز بابل لتطوير مجتمع الأعمال صلاح بهية: إن اجتماعا لمجموعة قطاعات السياحة من الحكومة المحلية والقطاع الخاص وممثل صندوق الآثار العالمي عقد في بابل لمناقشة كيفية النهوض بالواقع السياحي لمدينة بابل الأثرية وقد تبلورت لدينا أفكار ورسم خارطة الطريق لتفعيل الواقع السياحي في مدينة بابل الأثرية والمحافظة والسير بخطوات منها العمل على إنشاء مركز إعلامي وموقع الكتروني سياحي يتم الإشراف عليه مباشرة من قبل المحافظة، وعمل ارتباطات مع الشركات السياحية العالمية عن طريق موقع الالكتروني والفيس بوك وتشجيع الصناعات اليدوية الفلكلورية وإقامة معارض تسويقية داخل مدينة بابل الأثرية وإقامة دورات تدريبية لكافة العاملين في القطاع السياحي من قيادات وكوادر وسطية من القطاع العام والخاص وتأسيس معهد بابل للسياحة والفندقة لغرض إعداد الكوادر المؤهلة للسياحة وإعداد كوادر مخصصة (دليل سياحي) لمن يجيدون اللغات الأجنبية.

بوابة عشتار (ارشيف)

وأضاف بهية: من الأفكار الأخرى البحث عن مصادر التمويل المحلية والعالمية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على دفع العاطلين بالاتجاه نحو القطاع السياحي ودعمه من قبل الوزارة وتسهيل الحصول على قروض للمشاريع الصغيرة وإعادة النظر بتشريعات والتعليمات السابقة والعمل على اصدار قوانين جديدة وتأسيس مؤسسات جديدة تتلاءم والتطور الحاصل في هذا القطاع على المستوى العالمي والنظر بقانون هيئة السياحة العامة، فضلاً عن وضع تعليمات جديدة للجباية للدخول إلى مدينة بابل الأثرية والمناطق الأثرية في المحافظة يتلاءم والتسويق السياحي وإصدار تعليمات إلى دوائر الدولة لتقديم الخدمات إلى المناطق الأثرية (البلديات والكهرباء والاتصالات) ، ووضع خطط جديدة تتناسب والحركة السياحية وإعادة النظر بالمستويات العلمية والثقافية لرجال الأمن العاملين في المناطق السياحية والأثرية وتشكيل قسم خاص بالشرطة السياحية والأمن السياحي وفق المعايير العالمية .

وتابع : وكذلك فتح باب الاستثمار للمشاريع الصغيرة الخاصة بالخدمات السياحية وتسهيل حصولهم على قطع اراض صغيرة لتلك الخدمات وباسعار مناسبة مع وضع معايير سياحية وتشجيع الاستثمار المحلي والعالمي في الاماكن السياحية والإسراع بتأهيل فندق بابل السياحي لاستقبال الزائرين وإقامة المخيمات السياحية المؤقتة في حال حصول زخم وعمل قاعدة بيانات للقطاع السياحي وتشجيع القطاعات الخدمية (فنادق ومطاعم وشركات سياحية وشركات نقل)، على تشكيل روابط لتنظيم وتطوير القطاعات وفق المعايير العالمية ومواكبة التطورات وتشجيع الشركات السياحية على تطوير طرق الجذب السياحي من خلال فتح كل شركة بموقع الكتروني وإصدار البروشورات والخرائط السياحية واعتماد الأدلاء السياحيين وعمل برنامج سياحي وفتح القنوات مع الشركات السياحية العالمية وتشجيع السفرات المدرسية والجامعية والحركات الكشفية (الكشافة) لزيارة محافظة بابل والاطلاع على مواقعها الأثرية والدينية والسياحية.